

## فرضُ الشذوذ وتغولُ الفكر الغربي في الهيمنة والانحدار

د. مريم رضا خليل

دكتوراه علم اجتماع سياسي

### ملخص

اتَّخَذَ فرضُ الشذوذ الجنسي والترويج له في عهد إدارة الرئيس بايدن الصفةَ الرسميةَ بعد صيرورة من الخطوات التمهيدية، وفرضه بقوة القانون تحت ذريعة «حماية الحقوق». وتبحث هذه الورقة الأسباب التفهيمية لهذا الإجراء، بلحاظ تداعياته على المجتمع البشري بأكمله، وضمنًا المجتمع الغربي والأمريكي. وتربط الورقة موضوع الدراسة ومشكلتها بمنشئها الأساس، أي الفكر الغربي الرأسمالي الذي سمحت مبادئه المادية بهذا القدر من التفلُّت القيمي. ينظر البحث إلى عملية التسويغ القانوني كنتاج طبيعي وحتمي لتغول الهيمنة المادية، لكنه نتاج لن تأمين منه المجتمعات المضيفة نفسها التي ستشهد على تآكل بُناها. وتحيط بمسألة نشر الشذوذ مجموعة من الأبعاد السياسية والاجتماعية التي تكشف مدى سعي الفكر الغربي للهيمنة على الهويات الثقافية خدمة لمصالح مشروع هيمنتها على الشعوب، وهي أبعاد تؤكِّد ضعف مخرجات الحرب الناعمة في عمليات الاستلاب والتغريب. وفي حين تبيح الولايات المتحدة لنفسها الهيمنة الاستعمارية على الإيرادات الشعبية والوعي الجمعي في المجتمعات، إلا أنَّها تدفع بعجلة انحدارها وخسارة مشروعها الليبرالي أمام مشروع حضاري قوامه التحرُّر والبحث عن العدالة والاستقامة.

### الكلمات المفتاحية:

الشذوذ؛ «المثلية»؛ الهيمنة؛ الإمبريالية المتوحَّشة؛ الحرب الناعمة؛ «الترهات» الثقافية

## المقدمة:

الشذوذ مسألة تاريخية قديمة بحسب المؤرخين والمشتغلين بالأنثروبولوجيا، وعلوم الاجتماع؛ وبقيت على مدى العصور غير مقبولة ومدانة ومحدودة وغير معترف بها، لكنها تتخذ في العصر الحديث سمة ترويجية تشريعية قانونية في المؤسسات الدينية والمدنية والسياسية والإعلامية بحيث تفرض على الجميع دعمها وإلا الدخول في قفص الاتهام والاضطهاد والمعاقبة. نشطت عمليات التشريع للشذوذ الجنسي منذ سبعينيات القرن الماضي تقريباً. وللمفارقة، ظهرت في مجتمعات الدول المتقدمة بل والمجتمعات الحداثوية وما بعدها، لا في المجتمعات المنغلقة والتقليدية. يخرج فرض تأييد الشذوذ بعد نصف قرن تقريباً من السرّ إلى العلانية ويتخذ وضعية مؤسسية في إطار عمل منظم من البرامج والتشريعات والقوانين والشرعية الدولية عبر الهيئات والمنظمات الدولية. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية عبر هذه الآلية فرض الشذوذ كواقع على دول العالم الإسلامي. ويعكس هذا الفرض مدى الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة من موقع «القيادة العالمية»؛ الهيمنة التي لا تنحصر سيطرتها في مجالات الموارد المادية، وإنما تشتد قوتها في سياق الحرب الناعمة ضد الميادين المعنوية والثقافية والهوياتية.

وانطلاقاً من خطورة الطوفان الناجم في فرض الشذوذ الجنسي في النسق الاجتماعي داخل الدول المروّجة نفسها وامتداد التهديد إلى مجتمعات العالم الإسلامي، يحاول البحث الإجابة عن الإشكالية الرئيسة الآتية:

لماذا تلجأ المجتمعات الغربية وفي مقدمتها المجتمع الأمريكي إلى سياسة وخيمة العقاب على المجتمع البشري بأكمله، تطال مجتمعاتهم قبل غيرها، سواء اعترفوا بذلك أم لا؟ ويفترض البحث أنّ عملية التشريع للشذوذ ومحاولات فرضه باسم القانون هي تقيّحات طبيعية وحتمية ناجمة عن تغوّل المباني الفكرية الغربية القائمة على الانحطاط الأخلاقي

والفراغ الروحي والهيمنة المتعددة المستويات، فالمدرسة الرأسمالية وصلت إلى مرحلة من الخواء الفكري المعنوي تدفع باتجاه تآكل مبانيها من الداخل.

لذا يدرس البحث الحالي الأبعاد السياسية والاجتماعية لنشر الشذوذ لما تكشفه من تقيح الفكر الغربي عبر الفرض القسري للشذوذ في سياق مشروع الهيمنة الاستعمارية على الشعوب المناوئة للمشروع الغربي المادي، ولما تظهر من ضعف مخرجات الحرب الناعمة في استلاب الهويات وعمليات التغريب، ما دفع إلى المواجهة العلنية.

ويهدف البحث إلى كشف تموضع نشر الشذوذ في سياق زيادة «التوحُّش» الرأسمالي في الحرب الناعمة؛ من خلال تبيان علاقة نشر الشذوذ بمشروع الهيمنة الغربية في ضرب الشعوب المقاومة للمشروع الاستعماري الغربي، وتكريس الهيمنة عليها.

## أولاً، الأبعاد السياسية لنشر الشذوذ:

### ■ الشذوذ وتطرف الحرب الناعمة

الشذوذ لغة يعني الابتعاد عن الوضع الطبيعي، أو الانحراف عن القاعدة أو الشكل أو النظام المتعارف عليه، ويفيد الخروج عن المألوف والمعروف. والشذوذ الجنسي لغة هو الانحراف عن السلوك الجنسي الطبيعي (المعاني)؛ أي الخروج بالعلاقة الجنسية عن المسار الطبيعي لها بما يخالف الفطرة الإنسانية التي فطر الله الناس عليها. يتضمن معنى ممارسة الجنس بصورة تخالف المشروع في العلاقة الجنسية؛ كالزنا بين الرجال والنساء اللاتي لا يحلن لهم، واللوواط بين الرجال والرجال، والسحاق بين النساء والنساء.

عمدت مدارس العلوم الإنسانية الغربية إلى استبدال المصطلح الموجود في كتب علم النفس بعبارة «المثلية الجنسية»، التي يعتمدها موقع «ترجمة غوغل» (google translate) كمرادف في اللغة الأجنبية (homosexuality) لمعنى الشذوذ، علماً أن ترجمة الأخيرة الصحيحة هي (Anomaly). وفي ذات السياق، بدَّلَ الطبُّ العصبي تصنيف حالة الشذوذ من نوع من الاضطراب الجنسي لشخصية مصابة بمرض عقلي (Psychopathic Personality) إلى اضطراب في التوجُّه الجنسي (Sexual Orientation). كذلك، تستخدم مفردات تضليلية

أخرى للتعبير عن الشذوذ مثل: «التوجه الجنسي» (Sexual Orientation)، و «الهوية الجندرية» (Gender Identity).

تُعرَّف وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «الجندر» بأنه يُعبر عن مصطلح النوع الإنساني ويرادف «النوع الجنسي»، أو «الجنس الاجتماعي»، أو «اللاجنس» أو «النوع الاجتماعي»، يُقصد به أدواراً اجتماعية يصنعها المجتمع بناءً على دور بيولوجي لكنها تختلف من مجتمع إلى آخر. ويتوقع هذا المجتمع من الذكر أو الأنثى التصرف في شكل محدد وتكون لهما أدوارٌ محددة بناءً على قيم المجتمع وعاداته (المركز التربوي للبحوث والإنماء). ويعني أن تحديد هوية نوع الإنسان متروك للإنسان ذاته؛ فهو الذي يُحدد لنفسه ما يشاء من الميول الجنسية، فيصبح تحديد النوع الجنسي لا علاقة له بالخلقة التي خلق الله الإنسان عليها، إنمَّا اختيار ذاتي يرجع إلى رغبة الشخص ويُحوَّل نفسه بعملية جراحية متى شاء. وتعود فكرة دراسات «الجندر» في الأصل إلى اليهودية (أودري كوهين)، الرئيسة والمؤسسة لكلية متروبوليان في نيويورك عام 1971، وفق ما يشير إليه تقرير لأرشيف النساء اليهوديات (وكالة المعلومة، 2023). تستخدم المصطلحات الأجنبية والنفسية أعلاه في سياق التلاعب وقصف العقول عبر تكرار مفهوم التماثل بما يهدف معه إلى قبول وتطبيع الممارسة بغية تخفيف وطأة اللاشريعة الطبيعية والفطرية والأخلاقية التي يخترنها مفهوم الشذوذ. كما قام النشطاء الداعمون والمؤيدون والمروجون لفعل الشذوذ بخطوة هجومية على الجماعات المعارضة باتهامها بالاضطهاد والتعدّي على الحريات والحقوق الشخصية لعدم تقبلها تلك الفئات وتصنيفها في خانة «الشاذين». وتؤكد هذه الهيمنة المفاهيمية والإعلامية مستوى الانحطاط الذي وصل إليه الفكر الغربي حتى استباح مختلف الوسائل في عملية تضليل مفاهيم الحق والباطل، وترسيخ عملية استلاب الوعي الجمعي للشعوب.

ويشير مدى الاهتمام الرسمي الأمريكي بنشر الشذوذ بطريقة قسرية عبر فرض القوانين وإلزام المؤسسات بتشريعها إلى مرحلة متقدمة في الحرب الناعمة لم تعد تعتمد التسلّل الخفي في الاختراق الثقافي، بل الإكراه القانوني والغصبية والهيمنة الشرعية. وبعدها كان الاختراق الغربي للمجتمعات الإسلامية والعربية لفرض الشذوذ يتم وفق آليات الحرب الناعمة غير المكشوفة واللاعنفية، كما في مُسمّى «حرية الضمير»، وتعني أن لكل شخص الحق في

حرية التفكير والضمير والدين (إدريس، 2016، صفحة 6)، التي أدرجت في العديد من دساتير الدول، ومنها تونس (2014) وغيرها من المفاهيم المنمّقة والمصطلحات المُضلّلة\_ من قبيل ما ورد أعلاه\_ إذ أضحي الشذوذ والتحوُّل علنيًا وتساهم بفرض الاعتراف به كافة الكيانات والمنظمات الدولية كممارسات مقبولة في المجتمعات.

لقد لجأت واشنطن إلى الحرب الناعمة ضد دول المنطقة، وتحديدًا إيران، منذ تسعينيات القرن الماضي بهدف تحقيق ما تعجز عنه المواجهة الصلبة. فهي حرب عن طريق الاختراق والهجوم على الحدود الثقافية بطرق ناعمة (نائيني، 2016، الصفحات 23-24). وقد استتر مشروع نشر الشذوذ على مدى عقود في آليات الحرب الناعمة بغية استبدال النماذج السلوكية في المجتمعات المستهدفة بالنماذج الخاصة للمجتمع الغربي في الإباحية الجنسية. وإنَّ توجُّه الغرب نحو المواجهة الفكرية والثقافية بدل التستر والعمل في الخفاء يشير إلى ضعف آليات الحرب الناعمة المعهودة أمام معركة الوعي التي باتت عنوان المرحلة الحالية من تاريخ شعوب منطقة غرب آسيا المقاومة للمشاريع الأمريكية الغربية للمنطقة. من هنا، عمد العدو إلى تغيير التكتيك في استهداف الشعوب المقصودة، حتى لو عنى ذلك تعرُّض المجتمعات الغربية بالعرض إلى تداعيات هذا الانحدار الفكري.

### ■ نشر الشذوذ.. والقيادة الأمريكية للفراغ:

سحّرت الولايات المتحدة الأمريكية مختلف المؤسسات القانونية والحقوقية في حشد عملية فرض الشذوذ، وحشدت كل مؤسسات الإدارة الأمريكية تقريبًا جهدًا ضخمًا في تطبيق قانوني (4 شباط 2021 و14 كانون أول 2022)، على مستوى التخطيط وإعداد السياسات والحملات الإعلامية والدعاية، لتطبيق قرارات إدارة بايدن التنفيذية حول الشذوذ (Department of State). إذ سمحت القوانين الجديدة بتشريع الشذوذ بشكل كامل في الولايات المتحدة، وأضفت الشرعية على جماعات الشذوذ واعترفت بتمتعها بحقوق المواطنة نفسها مع جميع الأمريكيين، بل وبالحمية الخاصة التي تجعل أي انتقاد لهم ولأفكارهم وميولهم جريمة يُعاقب عليها القانون الأمريكي. وقد أصبحت حقوق المثليين بالنسبة إلى إدارة الرئيس الأمريكي، جو

بايدن، أولوية في السياسة الخارجية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان «لمجتمع LGBTQ»<sup>(1)</sup> ومكافحة تجريم الحكومات الأجنبية لها (White House, 2021).

وقد نظّمت المؤسسات التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية حملاتها الترويجية وانتزاع الاعتراف بالشذوذ عبر ممارسة هيمنتها السياسية على الدول والحكومات والمجتمعات والهيئات الدولية مثل المنظمة العالمية للصحة وهيئة الأمم المتحدة. فشرّعت الأخيرة فعل الشذوذ في القانون الدولي، وجعلت أيّ تحدٍ أو إشارة كراهية لها بمثابة اعتداء على حقوق الإنسان، وأكثر من ذلك بات الشذوذ الجنسي عملاً سويًا لا ضير فيه وليس بمرض (Mysorekar, 2019)، واعترفت بـ «التنظيم الدولي للشاذين والسحاقيات»، ويضمُّ أكثر من 700 منظمة للشاذين والمتحولين جنسيًا في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى. ويكشف شعار هذا التنظيم «نحن نعمل من أجل سلامة الأشخاص الشاذين ومساواتهم وحرّيتهم، نحن قوة دافعة للتغيير السياسي والقانوني والاجتماعي» (ilga) عن برنامج ورؤية وأهداف يقف خلفها جهات مُنظمة عابرة للدول والقارات، ما يشي بخطورة الطرح والتوقعات المأمولة منه.

هكذا، قادت الإدارة الأمريكية عملية إضفاء الشرعية السياسية والقانونية المحلية والدولية على استراتيجية تشريع الشذوذ وفرض مشروعيتها، كاستراتيجية مادية «متقيحة» تتغذى على مفاهيم الكراهية والعنصرية والزيّف وطمس الفطرة الإنسانية ونبذ المثل والقيم، حتى نصّجت إلى درجة عدم إمكانية حصر توحّشها، إلى الحد الذي تبيح معه استهداف الهوية الإنسانية. لقد اصطدمت القيادة الأمريكية للعالم في منطقة غرب آسيا بعد نجاح الثورة الإسلامية (1979) بصعود المشروع الإسلامي المقاوم لمشاريع الاستكبار في السيطرة على ثروات الشعوب ومقدراتها. وقد ظهر الخلل القيادي على المستويات السياسية والعسكرية والثقافية. ويعبّر مشروع فرض الشذوذ عن تغوّل الفكر الغربي في سياق الحرب الناعمة بغية الحفاظ على الدور القيادي الأمريكي الذي بات مهدّدًا في معركة الوعي التي تشارك فيها دول محور المقاومة في

1 - مجتمع LGBTQ، ويستخدم الاختصار أحيانًا كـ (LGBTQI)، يعبر عن مجتمع الشذوذ على أنواعه، وتجمع الأحرف اختصار الأنواع باستخدام الحرف الأول من مختلف المصطلحات: النساء السحاقيات والمثليين ومزدوجي التوجّه الجنسي والمتحولين جنسيًا والمتساثلين أو العابرين للجنس. وهي: (lesbian, gay, bisexual, transgender, and questioning (or queer

مواجهة المشاريع الصهيونـأمريكية.

يقدّر الفكر الغربي المتغول في الهيمنة أنّ نشرَ الشذوذ يُوفّر تمهيداً للأرضية للقضاء على الفكر المقاوم الممانع لمشاريع نهب خيرات البلاد ومصادرة قرارها السيادي، وذلك عبر التفكير المجتمعي للمجتمعات المقاومة. بيد أنّ التجربة الأمريكية الميدانية في الحرب الناعمة تشير إلى فشل عمليات الاختراق المتكررة، خاصة في السنوات الأربع الأخيرة بدليل فشل تظاهرات تشرين الأول 2019، سواء في العراق، أو لبنان، أو ما عرف بـ «حركة الحجاب» في إيران 2023. إذًا، الواقع مغاير عن التقديرات الأمريكية التي تحاول استعادة القيادة الأمريكية مع قوانين نشر الشذوذ، ولو عنى ذلك قيادة واهمة للفراغ الفكري.

### ■ بروباغندا • تطبيع» الشذوذ:

تعدُّ البروباغندا ثاني مؤشرات ارتباط مشروع نشر الشذوذ بفكر الهيمنة الغربي إلى جانب القيادة الأمريكية للشرعية والمشروعية. ويلاحظ أن بروباغندا أو أجندة الترويج للشذوذ اعتمدت اتجاهين: الأول إعلامي والثاني تربوي. لم تقتصر آليات الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية والقانونية في ترويج الشذوذ ونشره، فقد استخدمت السلطة الإعلامية بمؤسساتها الضخمة، الأمريكية والغربية بالدرجة الأولى، والمملوكة من قبل كبار أصحاب رأس المال المالي العالمي، وسُخّرت العديد من الساحات والمنصات في السنوات الأخيرة في سياق مساعي تطوير السياسة الإعلامية الخاصة بالفئات الشاذة. ونظّمت الأجندة الإعلامية عملية التبنّي والترويج للشذوذ في مختلف الأعمال السمعية البصرية، برامج التلفزيون والإذاعة الموجهة إلى الأطفال والمراهقين على وجه الخصوص، من المسلسلات والبرامج الترفيهية والأفلام الكرتونية وحتى البرامج السياسية، وخاصة برامج «التوك شو» (Talk Show).

يظهر اتجاه البروباغندا الثاني في المجال التربوي التعليمي من خلال البرامج المدرسية بدءاً من المرحلة الابتدائية. وعملت الدول الغربية والولايات المتحدة على نشر الشذوذ والترويج للهوية الجنسية والنوع تحت ذريعة رفع التوعية وقبول الآخر والتعايش وغيرها من المغالطات، ما يشير إلى دخول الفكر الغربي حقبة ما يمكن إطلاق تسمية «الترهات الثقافية» عليها، ويُقصد بها التشعبات الباطلة غير النافعة والمنحرفة عن المقاصد السامية للثقافة، فهي تعني

توسّع مساحات الخواء والفراغ للبنى الثقافية الغربية المادية الناجم عن صفرية المضامين بما يؤدي إلى تزعزعها وانهيائها الداخلي. فالفكر المادي يعاني قحطاً معرفياً انعكس في «ثقافة الانحطاط»، حيث تحولت الموضوعات المُسمّاة «ثقافية»، وليس الثقافة بذاتها، إلى أداة أساس في توطيد أركان «نظام التفاهة»، كما يُعبّر آلان دونو، إذ تحكم طبقة التافهين النظام الاجتماعي أو تُكافأ التفاهة والرداءة بدلاً من الجدية والجودة (دونو، 2020، صفحة 14).

وفي حين أخذ الأمر طابع الصراحة المطلقة في تلك الدول عبر بثّ الأفكار الصريحة والواضحة وزرعها في عقول الطلاب الصغار ضمن المناهج الدراسية، واتخاذ إجراءات قانونية لمحاصرة الأهل الرافضين لكي عقول أطفالهم، لعبت المؤسسات والهيئات الدولية وغير الحكومية دور الوكيل في تسريب «الترهات» والدسّ لها في بعض الكتب والمنشورات داخل الدول الإسلامية (العراق ولبنان). وقد انكشف مؤخراً دور الجامعة الأمريكية في السليمانية، العراق، في محاولة تفكيك تركيبة المجتمع العراقي عبر الترويج لقضايا الشذوذ المنافية للعادات الأخلاقية والاجتماعية، من خلال تخصيص مركز دراسات خاص لمفهوم «الجندر» في إطار ذرائع البحث الأكاديمي و«تنمية» المجتمع و«التوعية»، سيّما التركيز على فئة الشباب من النساء ضمن برامج التبادل الشبابي ودراسة برامج المعهد الصيفي الأمريكي وبرامج تبادل القادة الشباب.

وقد قامت البروباغندا الإعلامية والتربوية على مجموعة من الطرق الفعّالة في التأثير، وفي مقدمتها التقليد واكتساب العادة والتعايش عبر آليات التكرار للألفاظ الصريحة والصور وبعث الكمّ الهائل من الرسائل الضمنية ومخاطبة الحواس عبر الصور واستخدام المصطلحات البديلة. ومؤخراً، أعلنت قناة Cartoon Network عن تأييدها العلني وطورت رسائلها الضمنية إلى استبدال صورتها على فيس بوك بصورة قوس قزح، شعار الشاذين دعماً لحقوق هؤلاء حول العالم، واحتفالاً بـ «شهر الفخر» كما يطلقون عليه، الذي يشهد الكثير من الفعاليات الخاصة بمجتمع الشواذ حول العالم. أمّا على صعيد الألفاظ، فقد استثمرت اللغة في استخدام صياغة شاملة جنسائياً تفيد التحدث والكتابة بطريقة لا تنطوي على تمييز ضد جنس أو نوع اجتماعي معين أو هوية جنسانية معينة، فالولد لم يعد «مذكراً» والبنت لم تعد «مؤنثاً» في برامج الأمم المتحدة الشفهية والكتابية والرسمية وغير الرسمية.



## ثانياً، الأبعاد الاجتماعية لنشر الشذوذ:

### ■ تغولُ الفكر المادي الريعي

ظهر موضوع ترويج الشواذ بقوة وسط المجتمعات الرأسمالية التي تتخذ من حركات العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان روافع سياسية واجتماعية مادية، تستثمر في الانتخابات خاصة. وقد أعلن شيخ الأزهر د. أحمد الطيب في كلمته بجامعة «شريف هداية الله» في جاكرتا، إندونيسيا، سنة 2016، أن الغرب يدافع عن الشذوذ الجنسي طمعاً في أصوات الشواذ في الانتخابات، حيث يستخدمهم الساسة في الصراعات الانتخابية (شفقنا، 2016).

تُشكّل عناوين الحقوق والحريات الشخصية والديمقراطية مرتكزات في السياسة الليبرالية الرأسمالية التي تبيح أقصى المنافع الفردية المادية، ولو على الطريقة «المكيفايلية»، حيث «الغاية تبرر الوسيلة». فرُفع الشذوذ الجنسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان لتأمين عملية التقنين له كحق من الحقوق، لكن فعل التشريع وقع في مغالطة ازدواجية المعايير في معالجة المواضيع من جهة، وضمان واحترام خصوصيات الشعوب وثقافتها من جهة ثانية. ترفع الولايات المتحدة شعار حماية حقوق الشاذين جنسياً، لكنها لا تكثرث لحقوق المدنيين من الأطفال والنساء الأبرياء في غزة، فلسطين. في حين تشهد المجتمعات الغربية والإسلامية والعربية ازدواجية الولايات المتحدة في التعامل مع الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني، إلى درجة دعم «الإبادة الجماعية» لشعب غزة بعد طوفان الأقصى، في السابع من تشرين الأول 2023، تتناقض سياستها مع السردية الغربية الأمريكية حول «الشر» الروسي في أوكرانيا، الخطاب الذي يُروّج ضد موسكو حشداً للدول في دعم كييف. كما تصطدم ازدواجية تفسير الحقوق بمنع الحرية الدينية في الاحتكام إلى الدين ورفض الامتثال لتشريع الشذوذ، أو في مغالطات حق ضمان الأمن الوجودي وحق البقاء وحفظ النوع، التي تكفلها المؤسسات الإنسانية والقانونية الدولية. لقد سبق أن كرّست مؤسسات أوروبية هذه الحقوق، ومنها المحكمة الدولية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، فرنسا، وهي أكبر محكمة لحقوق الإنسان في العالم. إذ رفض 47 قاضياً الاعتراف بزواج «المثليين» في حزيران 2016، وبالتوافق بين 9 دولة أعضاء في المحكمة العامة بناءً على الاعتبارات الفلسفية والأثروبولوجيا القائمة على النظام الطبيعي والحسّ السليم والعلاقات العلمية.

كما إنَّ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من معاهدات حقوق الإنسان لا تشمل الحق في الزواج من الجنس نفسه لخصوصية احترام الحياة الخاصة وتكوين الأسرة (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، صفحة 10). وللمفارقة، إنَّ المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ومعظم دول العالم كانت حتى الوقت القريب تجرّم الشذوذ بمختلف صوره في تشريعاتها، وتعدّه جريمة اجتماعية تستحق العقاب، حتى داخل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، إذ لم تتضمن القوانين قبلاً ما يبيح الشذوذ. ولم تُطرح قضايا الشذوذ الجنسي في الأمم المتحدة بصورة رسمية إلا في العام 1994، في مؤتمر السكان، القاهرة، والولايات المتحدة الأمريكية لم تقرّ بتنظيم قانوني فدرالي للشذوذ الجنسي إلا يوم 26 حزيران 2015، عندما حكمت المحكمة العليا الأمريكية بتشريع يقبل بزواج الشاذّين في الولايات كافة (Human Rights Watch, 2015). وهذا التأخّر في إلغاء التشريعات التي تجرم الشذوذ مواكبة للمواثيق الدولية الصادرة من منظمة الأمم المتحدة بحدّ ذاته يثير الشكوك حول مدى صحة استجابة المنظمات والولايات المتحدة لحماية «حقوق الميول الجنسية» كسائر الحقوق. شكّل معجىء إدارة بايدن علامة فارقة وطارئة ومستجدة في مسار تقنين الشذوذ الجنسي ومحاولة رفع التجريم عنه وإباحته، ما تبينّ معه لاحقاً أنّ الإدارة تضم أكبر عدد من المسؤولين من مجتمع الشذوذ، ما تراه الإدارة «تنوعاً»، وهؤلاء يقدر عددهم بأكثر من مئتي مسؤول، ما نسبته 14% من مجموع المعيّنين البالغ عددهم 1500 (Bose, 2021). الأمر الذي يضع أصوات الشاذّين في ميزان الناخب بحيث يستقطب هؤلاء المسؤولين جماعات الشذوذ تحت عناوين: «حماية الحقوق». إنّ تغوّل الفكر المادي بات يشكّل خطراً على المجتمعات التي نشأ فيها فضلاً عن مخاطره على المجتمعات الإسلامية، إذ تضخّمت المنفعة الربحية إلى درجة سحق كل المعوقات حتى لو كان الإنسان نفسه. وما نشر الشذوذ والاحتفال به إلا مشروع ريعي ربحي على حساب الإنسان، يُروّج له لوبي من الأغنياء والمتنفذين بدعم من المنظمات الدولية والكيانات الرأسمالية العالمية التي تمتلك كبرى رؤوس الأموال والشركات، وتتاجر بنشر «السيار الجنسي، (Sex Assignment Surgery Market)، وتفتتح أسواق جديدة في مجال جراحة التجميل المرتبطة بالتحويل الجنسي والتسويق للأدوية الهرمونية المرتبطة أيضاً، أو ما يُسمّى بـ «حاصرات البلوغ» (Puberty Blockers) التي تعمل على إيقاف سن البلوغ لدى الأطفال بهدف تمهيد هؤلاء لمرحلة التحول الجديد.

## ■ تشويه المجتمعات ومسح الدور الإنساني :

يفرض الشذوذ على المجتمعات باسم القانون، وعندما كان الجرم يطال الفعل وفاعله، تغيرت المعادلة باتجاه تجريم الرافضين وغير المتقبلين. وقد سجّلت في العالم الغربي عدة اعتراضات من المواطنين الذين يُهددون من قبل الدولة في وظائفهم ومدخراتهم في حال استمرار التعبير عن الرفض في العالمين الواقعي والافتراضي. هذه الإجراءات القسرية والإكراهية وعدم احترام حقوق فئة لصالح فئة أخرى تؤكد وجود مشروع أكبر من مجرد تكريس حقوق تلك الفئة من الشواذ، سيّما وأن السياسات الترويجية للشذوذ تركّز على فئات الشباب والمراهقين والأطفال، لما لديها من قابلية للتأثر والاستقبال والتلقّف السهل.

وتتسع دائرة الخطورة المحيطة بنشر الشذوذ مع التطرّف الحاد الذي يستهدف الأطفال عبر الترويج لعمليات تحول جنسي لأطفال بعمر الخامسة، وتغيير تشخيص البيدوفيليا، مرض اضطراب اشتهاؤ الأطفال، إلى ميّل جنسي طبيعي، مع ما يعنيه ذلك من انتهاكات لحرمة الأطفال وقداسة براءتهم. ويتّضح وجود المخطط المنظم لفرض الشواذ عبر التلاعب بالرأي العام باستخدام التطرّف ضد الأطفال لتغيير منحى توزيع الرأي العام (جرس الرأي العام)، بحيث إنّ تكرار التركيز على آراء شديدة التطرّف مثل التحول الجنسي عند الأطفال تجري عملية إزاحة لجرس الرأي العام، فتتحول النسبة القليلة من جهتيّ التطرف المتناقضتين للطيف الذي تتوزع عليه آراء الناس، إلى النسبة العظمى من ذوي الآراء المعتدلة، فيصبح القبول بعمليات التحول الجنسي لمن هم فوق 18 أوسع بين الناس، على قاعدة أنه لا بأس بذلك شرط أن تباعدوا عن الأطفال (مركز دراسات غرب آسيا، 2023، صفحة 11).

يصوّب الشذوذ على اختلاف المصطلحات، «الجندر والنوع الاجتماعي والمثلية»، على الأطفال؛ نواة المجتمع البشري. ويُقصد به إفساد الناشئة، أجيال المستقبل، وتفكّك الأسر بما يولّده من الأمراض النفسية والاجتماعية، وتالياً إضعاف المجتمع بضرب الروابط الاجتماعية والأسرية والحسّ الاجتماعي السويّ، فالإرادات المتفاعلة مع القضايا المصيرية في شؤون الوطن والأمة. إنّ من أخطر تداعيات الشذوذ ونشره هو الحطّ من قدر الإنسان، والدفع به نحو مسالك التسافل والانتقاص من «آدميته» وتقييده بشهوات غير منضبطة، فيتخلخل تماسك المجتمع ووحدته، حتى يُفتك بمقومات استمراره وبقائه، وحضارته وقوته، إلى أن تتزعزع بناه

وتنهار معه الإنسانية. وقد كشف تقرير أرشيف النساء اليهوديات أن دراسات «الجندر» هدفت إلى كسر الأنماط الاجتماعية وترسيخها في مناهج الدراسات كوسيلة أكاديمية لتغيير وجهة نظر المرأة، وحتى تطوير صورة جديدة عن النساء كـ «جنس ثابت أو متحول». ولا يخفى أثر التصويب على المرأة في هدم المجتمعات، فهي الزوجة والأم والأخت، ومهامها له قدسية مهام القرآن، فكلاهما أوكل إليه مهمة صنع الإنسان وتربيته، كما يقول الإمام الخميني. إن تداعيات الشواذ على الأسرة والمجتمعات الفتاكة تتمحور حول اختراق الهوية والشخصية الإنسانية. فالأفكار الشاذة المتنافية مع المعتقدات والفطرة السليمة في ظل الأزمة المفاهيمية التي تعصف بالمجتمعات، سيّما الإسلامية، تؤدي إلى تعميم التفاهة والسخافة بالتوازي مع تغييب الوعي والقيم أو تشويهها. وتتفاقم الأزمة مع الاستباحة الثقافية للمفردات والمصطلحات وفرضها على المجتمعات. وبالنتيجة، تتولد عدة آثار مدمرة، أبرزها: (1) إضعاف الشخصية المعنوية للشعوب المستهدفة؛ (2) تفكيك وتدمير العائلة، المصدر المعنوي والعاطفي للشعوب وإبعادها عن دورها؛ (3) تدمير الدوافع العاطفية الإنسانية التي تصنع الشخصية المقاومة؛ (4) تفاقم الانقسامات الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع؛ (5) تحويل التفكك الاجتماعي إلى تهديد أمني من خلال إثارة النزاع بين تيار التفكك وتيار التماسك والاستقرار؛ (6) تشويه الفطرة الإنسانية والتصادم الديني؛ (7) وتفكيك الهويات وتخريب الهوية الإنسانية.

### ■ سحق الهويات الثقافية:

تتميز الشعوب وتتمايز بهوياتها الثقافية على ما فيها من قيم إنسانية مشتركة ومتفق عليها بين كل البشر، كالعدالة والحرية والمساواة؛ بعيداً عن اللون والعرق والدين. وتؤمن الثقافات على اختلافها الخصوصية التي يعبر عنها بالهوية. فالهوية هي: (نظام من القيم والتصورات التاريخية له خصوصياته الحضارية تبعاً لمجتمع ما وبها يتميز، وكل شعب من الشعوب البشرية ينتمي إلى ثقافة متميزة عن غيرها، وهي كيان يتطور باستمرار ويتأثر بالهويات الثقافية الأخرى (نصار، 2015، صفحة 2).

وعلى الرغم من ضمان القانون الدولي للخصوصية الثقافية للشعوب وفق قانون المعاهدات الدولية في اتفاقية فيينا لعام 1969، إلا أن نشر الشذوذ بقوة القانون والمال والسياسة والإعلام

كسح المعايير القانونية والدولية وأسقط العديد من مفاهيم الشرعية والمشروعية نتيجة الهيمنة على المؤسسات الدولية وما كشفته من ازدواجية في المعايير خلال معالجة المشكلات والأزمات المختلفة. وإن إقرار القانون الدولي بضمان تنوع المواصفات القيمة والثقافية والحضارية للمجتمعات المكونة للمجتمع الدولي، لم يحم المجتمعات من سطوة فرض الشذوذ والالتزام بقواعده وخصوصياته.

إنَّ فرض الشذوذ على ثقافة الشعوب الإسلامية والعربية بقواعدها ومرجعياتها الفكرية المتباينة بمثابة تغيير للهوية وتجاوز خصوصية الشعوب مع ما يعنيه ذلك من تغيير البنية الأساسية لكل مكونات الحياة للمجتمعات على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ ما لا يتعلق مع ذلك بالحقوق وإنما بالهيمنة عبر سحق الهويات. فنشر الشذوذ يُعزز عملية الانحراف السلوكي والعرفي والقيمي والاخلاقي عن التراث والثقافة الأصيلة. ويعدّ التصويب على الهوية الثقافية مرتكز العملية الاستعمارية على مدى مئات السنين في إطار إبادة الشعوب كما فعل الإنكليز عبر قصف الهنود بالصابون والتعليم على حدّ تعبير مارك توين (1867)، بغية نسف كيان تلك الشعوب وتدمير قواعدهم. وتعبّر عملية سحق الهويات الثقافية عن الإبادة الثقافية التي أعلنها آنذاك وبصريح العبارة، توماس مكولاي، مهندس سياسة التعليم الإنكليزية للشعوب المستعمرة، بأن السيطرة على الهند لا يمكن ما لم تُكسر «عظام عموده الفقري التي هي لغته، وثقافته، وتراثه الروحي» (العكس، 2009، صفحة 13).

### ثالثاً، نشر الشذوذ تقيحات الفكر المادي في الهيمنة الاستعمارية على الإرادات الشعبية والوعي الجمعي:

لطالما تصدّت فطرة العديد من الجماعات الدينية والكنيسة والعائلات والتجمعات المحافظة الأمريكية والأوروبية، سيّما التي تعود أصولها إلى أمريكا اللاتينية وإيرلندا واليونان وإيطاليا لهذا النوع من العلاقات الاجتماعية المنبوذة تاريخياً واجتماعياً ودينيّاً وثقافياً عبر التاريخ. بيد أنّ الصورة تغيرت مع تشريعات إدارة بايدن للشذوذ وإعلان أمريكا «أمة مثلية» عندما خاطب الشاذين باحتفال كبير أقيم في البيت الأبيض؛ رُفِع خلاله علم الشذوذ بقوله: «بيت الشعب

بيتك»، إذ لم تشهد أي اعتراض أو احتجاج، بل على العكس خرجت التظاهرات المؤيدة في مختلف المدن الأمريكية. كما أصبحت الاحتفالات بزواج «الشاذين» تُنافس أكثر المناسبات شهرة وبذخًا. الأمر الذي يثير الاستغراب ويطرح علامات استفهام بحثًا في الأسباب وفهمها. تبنى البعض التفسير المادي، فطرح هؤلاء أن ظروف جائحة «كوفيد 19» (2019) التي فرضت على الإدارة الأمريكية إطلاق كل ما في جعبتها من رعاية وكفالة اجتماعية (توزيع أموال - تحسين صحي - إغلاق - تساهل قانوني واجتماعي)، جعلت معظم تلك الجماعات وهي جماعات مهاجرة، أقرب إلى الدولة وأكثر قابلية لقبول قراراتها، بمعنى آخر، فإن الإدارة رشت شعوبها مقابل الصمت واللامبالاة (مركز دراسات غرب آسيا، 2023، صفحة 6). هذه المقاربة الاقتصادية في تفسير عدم الاعتراض سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها على القرارات الأمريكية في تشريع الشذوذ لا يمكن تجاوزها أو التوهين بها لأنها تؤكد مرتكزات الهيمنة الاقتصادية على الهيمنة السياسية ودور الاقتصاد السياسي في صناعة القرارات الدولية والاستراتيجية.

يُشكّل الاقتصاد عصب الحياة وسبيل الرفاهية والحياة الرخاء، إلا أن الفكر المادي الغربي سخر المقدرات الاقتصادية في خدمة المشاريع الإمبريالية الاستعمارية، حيث تتحكم ثلّة قليلة من أصحاب الأموال بثروات العالم، وهذه الفئة يصفها البروفسور الأمريكي في علم الاجتماع السياسي، بيتر فيليبس، ويحدد مهامها في كتابه العمالقة: نخبة القوة العالمية، الصادر في العام 2018، بأنها الشبكات التي تحمي تركيز الثروة العالمية وتأمين استمرار نمو الرأسمال وتسيطر على الجزء الأعظم من الثروة المالية. لقد تغوّلت الهيمنة الاقتصادية في الحرب الناعمة بأشكال مختلفة، وفي مقدمها العقوبات التي عملت الولايات المتحدة على تطوير آلياتها وتعزيز قوانينها في محاولة لإرغام الأطراف العصيّة المواجهة لمشاريع الهيمنة وتطويرها. وإذا كانت الولايات المتحدة تستخدم سياسة الجزرة الاقتصادية في الداخل، فإنها تركّز على سياسة العصا الاقتصادية في الخارج، وخصوصًا في منطقة غرب آسيا، حيث تسعى إلى السيطرة على قرارات دول المنطقة الممانعة والرافضة للمشروع الصهيوني - أمريكي وإلى مصادرة سيادتها عبر تضيق الخناق والضغط الاقتصادي من خلال سياسات البنك الدولي وصندوق النقد. وقد ربطت واشنطن فعلاً حزم المساعدة للدول المديونة أو المأزومة أو الفاشلة بتمرير مشاريع نشر الشذوذ عبر برامج الأمم المتحدة واتفاقيات القانون الدولي.

أما المقاربة الثقافية لفهم نشر الشذوذ فترتبط بالمنشأ لهذه الظاهرة، إذ تتبناها المجتمعات التي تدعي الحضارة والتقدم الصناعي والحضاري وتعيش ذروة الإباحة والتفلت في العلاقات الاجتماعية وفق الفلسفة الليبرالية الفردية والاقتصادية المتوحشة التي تقوم على الهيمنة المطلقة لصالح الحرية الشخصية والمصالح، ولو على حساب الهوية الإنسانية بأبعادها الأخلاقية والقيمية والدينية.

يرتبط الترويج للإباحية غير الطبيعية والمنافية للفطرة والطبيعة الإنسانية بفكر الهيمنة الاستعماري للشعوب والإرادات، حيث يعمل على تخدير الوعي الجمعي كخطوة تمهيدية في سياق سحق الهويات الإنسانية والثقافية. وفي حين يتألف الوعي الجمعي من مجموعة المعتقدات والقيم والمعارف التي يؤمن امتلاكها وجود المجتمع، يستهدف المشروع الاستعماري تجميد أي شعور بالانتماء ويكرّس الفصل ما بين الأفراد ويغذّي نزعة التمرد على الهيكل الثقافي السائد بما يوهن عناصر الوعي الجمعي، ومن ثم يفكك المجتمع ويؤدي إلى انهياره. ويؤمن التخدير عملية الاختراق التراكمي والتدريجي للمجتمعات المستهدفة، حتى يصار إلى تمرير المشاريع دون مقاومة مكلفة، وتالياً سيادة الهيمنة على أنواعها.

إن الترويج للشذوذ يثبت يوماً بعد يوم، دخول النموذج الرأسمالي في حقبة المتوحشة من الليبرالية مرحلة متقدمة من العجز مع عدم القدرة على تقديم النموذج الأمثل للاستقرار والأمن والرفاهية في وقت تتعمق فيه أزمات دول المجتمع الرأسمالي الهيكلية والبنوية. لقد بات النظام العالمي الليبرالي القائم على «الديمقراطية» المزعومة مهدداً ذاتياً بفعل الاهتراء والاعتلال البنوي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فضلاً عن عوامل التهديد الخارجية الناجمة عن التحولات التاريخية الاستراتيجية والجيوسياسية في العالم. لقد وصل الفكر المادي المنافي للأديان والمعنويات مرحلة من التقيح غير القابل للعلاج والناجم عنه الأمراض والمشكلات حصراً.

لقد بات الفكر الغربي المادي المتغول في انتهاك القواعد والقوانين والمعايير الدولية التي يحاكم باسمها الآخرين، يُشكّل تحدياً استراتيجياً للولايات المتحدة في الهيمنة العالمية لأنه يكشف زيف المبنى الليبرالي «الديمقراطي» ويدفع به نحو المزيد من الانحدار الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي. بينما يُرجّح في المقابل انبلاج نموذج حضاري جديد يعيد



قيمة الإنسان بناء على أصل الخلقة والفطرة، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم: 30)، حيث تتوازن حاجات الإنسان السوي وينتظم الخلق وفق قانون التكوين واستجابة الدين لحاجات الإنسان ومعالجة مشكلاته.

## خلاصة وتوصيات:

يتناولُ البحثُ الحالي دراسة عملية التشريع للشذوذ ومحاولات فرضه في سياق تغوُّل المباني الفكرية الغربية التي وصلت إلى مرحلة من الخواء الفكري المعنوي تدفع باتجاه تآكل مبانيها من الداخل. وقد تحقَّق من الافتراضية المطروحة في كشف تموضع نشر الشذوذ في سياق زيادة «التوحُّش» الرأسمالي في الحرب الناعمة؛ بغية توطيد مشروع الهيمنة الغربية عبر ضرب الشعوب المقاومة للمشروع الاستعماري الغربي، وتكريس الهيمنة عليها. إنَّه ليس بالأمر المفاجئ أن تقود الولايات المتحدة الأمريكية مشروع نشر الشذوذ على المستوى العالمي كاستراتيجية أمريكية عابرة للأجناس والأديان، إذ إنَّ الترويج لهذا الفعل المخالف للطبيعة البشرية وفرضه تحت غطاء القوانين هو نتاج تقيُّحات النموذج الرأسمالي الوضعي وتوحُّش الليبرالية بخلفياتها الاجتماعية الثقافية والسياسية في ضرب القيم والأخلاق والجنبه المعنوية في المجتمعات الإنسانية. يأتي تشريع الشذوذ في سياق مرتكزات الفكر الغربي في تعميم التفلُّت من الأديان والترويج للمُحرِّمات وفرض الانحطاط وضرب الخصوصيات الثقافية والحضارية وتغريب الهويات. ويسعى الغرب في حملات التضليل والتشويه للفطرة إلى أسر الفكر الإنساني الحرَّ وتكبيله بالشهوات المنحطَّة بما يُحرِّمه من المشاركة المصيرية في قضايا تحرُّر الشعوب والأوطان.

يقع موضوع نشر الشذوذ في صميم آليات الحرب الناعمة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف التي فشلت فيها الحرب الصلبة أو العسكرية. بيدَ أنَّ الاستهداف عبر هذه الآلية يكشف تطوراً في هذه الآليات لجهة الانتقال من ميزة التسلُّل عبر الثغرات إلى فرض التغيير العلني باستخدام الهيمنة على «الشرعية». ويشير التبدُّل في آليات الحرب الناعمة من مرحلة الخفاء والتستر إلى



المواجهة الفكرية والثقافية العلنية بسطوة القوة إلى ضعف آليات الحرب الناعمة المعهودة في معركة الوعي التي باتت عنوان المرحلة الحالية من تاريخ شعوب منطقة غرب آسيا المقاومة للمشاريع الأمريكية الغربية للمنطقة.

وإذ تلجأ الولايات المتحدة التي تقود المشروع الرأسمالي في السيطرة مختلف الوسائل المادية بغية تحقيق أهدافها، تظهر فئات الشعب الأمريكي من الشواذ إحدى أدوات الهيمنة بما تمثله من أصوات انتخابية لا يمكن تجاوزها في الداخل الأمريكي. لقد كرّست الولايات المتحدة الأمريكية مختلف أدوات الهيمنة المفاهيمية والإعلامية في سياق الحرب الناعمة بغية تلميع صورة الانحطاط الذي وصل إليه الفكر الغربي في تضليل مفاهيم الحق والباطل، وترسيخ عملية استلاب الوعي الجمعي للشعوب.

إنَّ الممارسات القهرية والقمعية والمخالفة للطبيعة البشرية تُسقط المباني الغربية المزعومة في الحريات والحقوق، وتظهر هشاشة المجتمعات الغربية وعدم قدرتها على حماية هوياتها الوجودية وخياراتها أمام تقيح مقوماتها الفكرية لصالح المبدأ النفعي الذي يتحكّم به ثلّة من اللوبيات والمنتفذين من أصحاب رؤوس الأموال وصنّاع القرار. إن اتّضح معالم العجز الأمريكي سواء في الحروب الناعمة أو الصلبة والتهديد المتنامي لدور الولايات المتحدة في قيادة العالم، يوماً بعد يوم، يؤكّد فشل المشروع الليبرالي الرأسمالي كبديل عن المشروع الشيوعي في الاستجابة لمتطلبات المجتمعات في مسيرتها الإنسانية والإلهية. وما تفرضه الولايات المتحدة على شعوب العالم يُعزّز مسار انحدار الطروحات المغايرة للهوية الإنسانية المعنوية، وتحديدًا انحدار «الإمبراطورية» الأمريكية التي تمثّل هذه المدرسة الفكرية. الأمر الذي يُشكّل فرصة لنهوض الفكر الإسلامي في استعادة بناء الحضارة الإنسانية العادلة والمستقيمة.

ويمكن إيجاز أبرز نتائج البحث في النقاط الآتية:

يكشف تاريخ فكرة دراسات «الجنندر» ارتباط مشروع الترويج للشذوذ بالمشروع اليهودي الاستيطاني في المنطقة، وهو ما لا يمكن التفكيك ما بينه وبين هدف إضعاف الأمة وتقسيم المنطقة، حيث يُعدُّ الانحطاط عاملاً قوياً في تفكيك المجتمعات وتخدير الإرادات وفسخ العزائم. تستخدم مجموعة من المفاهيم والمصطلحات في عملية تطويع الشعوب تجاه الشذوذ، وتختلف مفرداتها إلا أنها تعمل جميعها على تغيير النظرة تجاه فعل الشذوذ بحيث تدفع نحو

قبوله أو تجاوز الرفض له أو عدم الاكتراث سواء للفعل أو عدمه. إنَّ فراغَ مضامين المشروع الغربي الرأسمالي تشير إلى عجز المشروع نفسه عن تقديم إجابات تواكب الحركة الفكرية للمجتمعات الإنسانية؛ ما يظهر في مشروع الترويج للشذوذ المخالف للفطرة والطبيعة البشرية وجعل المباني الفكرية للمشروع نفسه عرضة للتآكل الذاتي، الأمر الذي يهدد المدرسة الفكرية الغربية الرأسمالية.

إنَّ الأجندة الإعلامية والتربوية الترويجية للشذوذ تظهر وجود عمل مخطط ومنظم مقصود تديره كبرى المؤسسات الإعلامية والسياسية.

تؤكد عملية الترويج للشذوذ دخول الفكر الغربي حقبة ما؛ يمكن إطلاق تسمية «الترهات الثقافية» عليها، وتفيد تزعزع البنى الثقافية الغربية المادية مع توسُّع مساحات الخواء والفراغ فيها الناجم عن صفرية المضامين والتطرُّف في «ثقافة الانحطاط»، وتوطيد أركان «نظام التفاهة»، كما يُسميه آلان دونو.

تخضع عملية الترويج للشذوذ للفكر المادي الربيعي سواء عبر الأصوات الانتخابية أو العمليات التجارية المرافقة لعمليات التحول الجنسي، وهي تتمُّ على حساب احترام الخصوصيات والهويات الثقافية والمغالطات في ازدواجية المعايير واحترام الحقوق.

ترتبط عملية استهداف الهوية الثقافية للشعوب تاريخياً بعملية الاستعمار والسيطرة على الشعوب، وتستغل الولايات المتحدة الهيمنة المفاهيمية في فرض مصطلحات تؤمن كيّ الوعي في التخفيف من وطأة النظر لمنافاة الفعل للأخلاق والفطرة واستبدالها بنظرة محل قبول واستعطاف.

يمثّل نشر الشذوذ وفرضه محطة مفصليّة في مصير الفكر الوضعي المادي لأنه يعبر عن تفاقم الصراع الحضاري بين المشروع المادي والمشروع المعنوي في تاريخ البشرية الإنسانية في وقت تعاني فيه الولايات المتحدة والدول الأوروبية كافة من أزمة هوياتية وهشاشة أخلاقية، وافتقار للحصانة الدينية، على عكس المجتمعات الإسلامية التي ستحوّل التهديدات عليها إلى تحديات بناءً على ما تمتلكه من مقوّمات شرعية وأخلاقية؛ هي بمثابة أرصدة تماسك وثبات. اليوم، يزداد التحديّ وتكبر المسؤولية أمام جميع الدول والمجتمعات والمؤسسات والأفراد في حماية الجنس البشري والمنتجات الثقافية عبر التاريخ في سياق مواجهة التوحش الرأسمالي

في الحرب الناعمة. من هنا، تطرح هذه الورقة بعض التوصيات:  
إظهار القوة المجتمعية في رفض الانهيار الخلقي والتراجع عن الفطرة.  
الوعي بمخططات ومشاريع الاختراق، سيّما الخاصة بقوانين حماية الطفل والمرأة، وتحت  
عناوين تعزيز المساواة وحقوق الإنسان ونشر التوعية حولها وتبيين أهدافها الحقيقية.  
اللجوء إلى التحفظ على بنود الاتفاقيات الدولية المُخلّة بالأخلاق والقيم، بما يُحقق لها عدم  
الالتزام به دون ترتيب أي أثر للمواجهة القانونية.  
الإصرار على مراعاة الخصائص والخلفية التاريخية والثقافية والدينية للشعوب.  
عدم السماح لنشر الشذوذ تحت أي مُسمّى، «الجندر والنوع» وغيرها، مع الالتفات إلى عدم  
تداول هذه المصطلحات الخاصة بالبيئة التي أنتجتها.  
استنفار القوى الثقافية، الأكاديمية والعلمية والبحثية والدينية، لمواجهة أنماط العيش الغربية  
التي تُركز على التحرر الجنسي والمصالح الشخصية للحفاظ على التراث الأصيل والقيم  
والبنية الاجتماعية والأخلاقية.  
تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على القيم والمعتقدات بالتوازن مع التطور في الحفاظ على  
الهوية الوجودية مع الاستفادة من التطور التكنولوجي والإعلامي في نقل الرسائل.  
التفكير الجدي في كيفية معالجة هذه المشكلة الوافدة على مجتمعاتنا والبحث في كيفية  
التعامل مع بعض المظاهر التي قد تخرج للعلن في الشوارع.  
التحذير من الاختراق التجاري عبر السلع التي تتضمن رموز أو مصطلحات الشذوذ أو ألوان  
العلم الخاص بالشاذين.  
المراجعة النقدية لثقافة الزواج والنمط المعيشي وفق خصوصية المجتمعات بغية مساعدة  
الشباب على الحصانة المبكرة.  
تسليط الضوء على تحديات مرحلة أفول المشروع الغربي والبحث الجدي في آليات الارتقاء  
في مشروع الحضارة الإسلامية.

## المصادر والمراجع

أولاً: كتب

- ◀ آلان دونو. (2020). نظام التفاهة. بيروت: دار سؤال، ط1.
- ◀ علي محمد نايني. (2016). معرفة الحرب الناعمة من وجهة نظر قائد الثورة الإسلامية. بيروت: دار المعارف الحكيمة.
- ◀ منير العكش. (2009). أميركا والإبادة الثقافية لعنة كنعان الإنكليزية، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1.

ثانياً: المواقع الإلكترونية باللغة العربية

- ◀ الجندر، المركز التربوي للبحوث والإنماء. (بلا تاريخ). بيروت. تم الاسترداد من:  
<https://www.crdp.org/magazinedetails11063#/1064/675/~:text=%22%D8%A7%D984%D8%AC%D986%D8%AF%D8%B120%22%D8%A3%D920%88%84%D8%A3%D8%B2%D987%D8%B1-%D9>
- ◀ جمال نصار (2015). «الهويات الثقافية وتحديات العولمة». مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من:  
<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015201512895243715948/01/html>
- ◀ شفقنا العربي. (2016). «شيخ الأزهر ينتقد الغرب بسبب الشذوذ». تم الاسترداد من:  
<https://ar.shafaqna.com/AR/77002/%D8%B4%DB%8C%D8%AE-%D8%A7%D984%D8%A3%D8%B2%D987%D8%B1-%D9>
- ◀ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان معدلة بالبروتوكولين رقم 11 و 14. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من:  
[https://www.echr.coe.int/documents/d/echr/convention\\_ara](https://www.echr.coe.int/documents/d/echr/convention_ara)
- ◀ محمد يوسف إدريس. (2016). حرية الضمير في الدستور التونسي الجديد بين دواعي الانفتاح على القيم الإنسانية وسلطة المرجع الثقافي. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. تم الاسترداد من:

<https://www.mominoun.com/pdf101-2016//damiir.pdf>

◀ المعاني الجامع. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من [www.almaany.com](http://www.almaany.com)  
◀ مركز دراسات غرب آسيا. (2023). استراتيجية دارة بايدن لترويج الشذوذ في الولايات المتحدة والعالم. تم الاسترداد من: <https://ufeed.info/post.php?id=123597>  
◀ مؤلف مجهول. (2023). انحطاط أمريكا يضرب الجامعات.. «الجندر» يكتسح السليمانية و حرب «شعواء» تهدد العراق. موقع المعلومة. تم الاسترداد من:

<https://almaalomah.me/news/politics/%D8%A7%D986%%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%B7-%D8%A3%D985%%D8%B1%D98%A%D983%%D8%A7-%D9D8%B4%D8%B9%D988%>

### ثالثاً: المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية

- ▶ Bose. (2023). Biden says nearly 14% of his 1,500 agency appointees identify as LGBTQ. Retrieved from: <https://www.reuters.com/world/us/biden-says-nearly-14-his-1500-agency-appointees-identify-lgbtq-202101-06/>
- ▶ Department of State. (n.d.). LGBT Rights. Retrieved from: <https://www.state.gov/subjects/lgbt-rights/>
- ▶ European Court. (n.d.). World Health Organization Considers Homosexuality Normal Behavior, Retrieved from: <https://www.dandc.eu/en/article/world-health-organization-considers-homosexuality-normal-behaviour>
- ▶ Ilga. (n.d.). Retrieved from: <https://www.ilga-europe.org/>: <https://www.ilga-europe.org>
- ▶ Mysorekar, S. (2019). Homosexuality is not a disease. Retrieved from: <http://www.dandc.eu/en>
- ▶ US: Supreme Court Upholds Same-Sex Marriage.(2015). Retrieved from: <https://www.hrw.org/news/201526/06//us-supreme-court-upholds-same-sex->

marriage

► White House. (2021). Memorandum advancing the human rights of lesbian gay bisexual transgender queer and intersex persons around the world. Retrieved from: <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/202104/02//memorandum-advancing-the-human-rights-of-lesbian-gay-bisexual-transgender-queer-and-intersex-persons-around-the-world/>